

التحويلات المالية الدولية وأثرها على التنمية الاقتصادية لدول الإرسال

أ.د. بن بوزيان محمد أستاذ التعليم العالي ، - جامعة تلمسان -

أ. مساهل عبد الرحمان المركز الجامعي بالبيض

messahel_a@yahoo.fr

الملخص:

قد نتفق في الكثير من النقاط مع الأطروحات التي تقدمها الدول الغنية المستقبلية للعمالة، وبعض المنظمات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، على أساس أن التحويلات المالية المتدفقة إلى الدول الفقيرة المرسلة للعمالة، هي وصفة سحرية لا بديل لنا عنها. لكننا كمواطنين وكدول مرسله للمهاجرين نعتقد أن هذه الدول هي المستفيد الأكبر من هذه العملية. فهي وإن ادعت أنها تساهم في تسهيل حركة التحويلات والمساعدة في إنجاح برامج التعاون و نقل التكنولوجيا، فهي أساسا تستفيد كثيرا من المهاجرين وخاصة ذوي الكفاءات والشهادات العالية، وأصحاب العقول المبدعة كالأطباء والمهندسين والعلماء والأدباء والمفكرين..... وغيرهم. وهؤلاء هم من الأشخاص الذين يعملون بجد كبير من أجل منفعة اقتصاديات الدول الغنية، في حين أن الكثير منهم صعد إلى المجد وإلى المكانة الرفيعة عن طريق التعليم والرعاية التي حصل عليها في بلده الأصلي. هذا البلد الذي انفق عليه الكثير من الأموال والأوقات من أجل الاستفادة منه في المستقبل، لكنه لا يستفيد منه كثيرا.....

الكلمات المفتاحية:

الهجرة، التحويلات النقدية ، هجرة الكفاءات، العمالة المهاجرة، الدول المرسلّة ، الدول المستقبلية، التنمية الاقتصادية

مقدمة:

لا شك أن ظاهرة الهجرة الدولية هي أحد أهم الظواهر السوسيو- اقتصادية بروزا في الوقت الراهن. خاصة مع تشابك العلاقات الدولية وتطورها في ظل العولمة الشاملة التي تميزت بها أواخر القرن العشرين وترسخت مع بداية هذا القرن.

فالهجرة الدولية موضوع شائك يحاول الكثير من المختصين والدارسين والخبراء الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة، والكثير من صانعي القرار في العالم. تحليل جوانبها ومعرفة تأثيراتها السلبية والايجابية على دول الإرسال أو دول الاستقبال.

والهجرة كما يعرفها الجميع هي الانتقال الطوعي أو القسري لفرد أو جماعة ما إلى مكان جغرافي آخر غير المكان الذي ولد به أو الذي كان يقيم فيه. ولذلك فالكثير من المنظمات الدولية تركز في تحديدها لمفهوم الهجرة استنادا إلى بلد المولد أو جنسية المهاجر. ويمكن أن نحدد الكثير من التصنيفات فيما يخص أنواع الهجرة: فيمكن أن تقسم إلى هجرة داخلية وهجرة خارجية، هجرة دائمة وهجرة مؤقتة، هجرة شرعية وأخرى غير شرعية، هجرة الكفاءات وهجرة غير الكفاءات الخ.

ومن المعلوم أن للهجرة الدولية أسباب عدة، وأكثر أسبابها هي اقتصادية بالدرجة الأولى وتليها في الأهمية الأسباب السياسية والاجتماعية والأمنية وغيرها من الأسباب التي تجعل من المهاجر ينتقل إلى دول أخرى كباحث عن لقمة العيش أو لاجئ سياسي أو فار من مجاعة أو حروب.... الخ.

وتتضارب الإحصائيات حول العدد الحقيقي للمهاجرين الدوليين في العالم. فاستناداً إلى التصريح الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة خلال افتتاحه لجلسة الجمعية العامة للمنظمة الأممية بشأن تأثير الهجرة على التنمية، فقد أحصى نفسه كواحد من مجموع 214 مليون مهاجر دولي¹. وقال، إن نحو ثلثي المهاجرين يعيشون في الدول الغنية في الشمال والجنوب وأنهم غالباً ما يؤدون الأعمال التي يرفض الآخرون القيام بها أي «الوظائف القذرة والخطرة والصعبة». كذلك يواجه المهاجرون الآن أسوأ الأوضاع الممكنة في جميع أنحاء العالم في ظل المناخ السياسي السائد. واتساع حجم الكره للأجانب واستخدام السياسات التمييزية والانتقائية من طرف الكثير من الحكومات اليمينية المتطرفة التي وصلت إلى الحكم في العديد من الدول.

وفي الماضي كان ينظر للهجرة على أنها خسارة بالنسبة لدول الأصل، من حيث أنها تفقد الكثير من الكفاءات البشرية التي أنفقت عليها أموالاً وأوقات ثمينة في تكوينها وتعليمها والسهر

¹ تاليف دين (وكالة إنتر بريس سيرفس)، تحويلات المهاجرين تتجاوز 300 مليار دولار سنوياً. صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3326 - الأحد 16

أكتوبر 2011 أطلع عليه يوم 2012/11/10 على الموقع:

<http://www.alwasatnews.com/3326/news/read/601381/1.html>

على صحتها. لكن المقاربات الحديثة تؤكد على أن للهجرة منافع اقتصادية مهمة بالنسبة لدول الأصل وأنها ممكن أن تكون نعمة لا نقمة في الكثير من الحالات. ويتحجج العديد من المتخصصين والهيئات الدولية ذات التوجه الليبرالي ومساندي العولمة بحجج تدعم طرحهم. ومنها أن الهجرة تساهم في تخفيف الضغوط على أسواق العمل المحلية، وأن التحويلات المالية المرسلة من طرف المهاجرين يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد المحلي. زيادة على مساهمتها في نقل التكنولوجيا والخبرات إلى دول الأصل وغيرها.

والدارس للهجرة الدولية بأبعادها المختلفة، لابد وأن يعترضه مصطلح " التحويلات البنكية " أو " التحويلات النقدية للمهاجرين " أو " انتقال الأموال " وغيرها من المصطلحات التي تلبي نفس الغرض. ويؤكد الكثير من المتخصصين والخبراء أن للتحويلات المالية دور بارز في تدعيم وإرساء التنمية الاقتصادية في بلدان الأصل، من خلال حجم التحويلات المالية التي تجاوزت الـ 300 مليار دولار سنوياً². وكذلك لدور هذه التحويلات في تمويل الاستثمارات المحلية وخلق مشاريع صغيرة يمكن أن تخلق مناصب شغل جديدة. وكذا تحسين دخل الكثير من الأسر وبالتالي رفع مستوى الاستهلاك باقتناء الكثير من الاحتياجات المنزلية اليومية.

قد نتفق في الكثير من النقاط مع هذه الأطروحات التي تقدمها الدول الغنية المستقبلية للعمالة، وبعض المنظمات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي على أساس أنها وصفات سحرية لا بديل لنا عنها. لكننا كمواطنين وكدول مرسلة للمهاجرين نعتقد أن هذه الدول هي المستفيد الأكبر من هذه العملية. فهي وان ادعت أنها تساهم في تسهيل حركة التحويلات

² المرجع السابق

والمساعدة في إنجاح برامج التعاون و نقل التكنولوجيا. فهي تستفيد كثيرا من المهاجرين وخاصة ذوي الكفاءات والشهادات العالية، وأصحاب العقول المبدعة كالأطباء والمهندسين والعلماء والأدباء والمفكرين..... وغيرهم، من الأشخاص الذين يعملون بجد كبير من أجل منفعة اقتصاديات الدول الغنية. في حين أن الكثير منهم صعد إلى المجد وإلى المكانة الرفيعة عن طريق التعليم والرعاية التي حصل عليها في بلده الأصلي الذي انفق الكثير من الأموال والأوقات من أجل الاستفادة منه في المستقبل.

على العموم ومن كل ما سبق ذكره يمكن أن نطرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن للتحويلات المالية أن تساهم في التنمية الاقتصادية للدول الفقيرة المرسلة للعمالة ؟ وهل يمكنها أن تكون قاطرة لها ؟

1 - الهجرة والتحويلات المالية الدولية

إن موضوع الهجرة الدولية يندرج حاليًا ضمن الأولويات العالمية . وكان للأمم المتحدة الدور الكبير في تفعيل الاهتمام بهذا الموضوع، إذ أطلقت مبادرتين . أما المبادرة الأولى فكانت إنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية. في عام 2002 بإيعاز من الأمين العام للأمم المتحدة، واستهدفت صياغة استجابة عالمية شاملة ومنسقة لموضوع الهجرة . أما المبادرة الثانية فقد جاءت من الجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما أقرت في 23 ديسمبر 2005 التحضير لحوار

رَفِيع المستوى بشأن الهجرة الدولية، ويهدف إلى مناقشة موضوع الهجرة الدولية وتحديد أفضل الوسائل والبرامج للتقليل من آثارها السلبية ولزيادة فوائدها الإنمائية³.

1 - 1 - مفهوم الهجرة الدولية :

تتعدد مفاهيم الهجرة حسب تعدد التعاريف الواردة من مختلف الهيئات الدولية والمنظمات المهتمة والمختصين في مجال الهجرة. ولكن على العموم يمكن أن تعرف الهجرة الدولية على أنها مغادرة الفرد بلاده بشكل نهائي أو لفترة محددة⁴، بشكل طوعي أو قسري، والإقامة في بلد آخر لأهداف محددة . ويمكن الحديث عن الهجرة الدائمة وهي إقامة الفرد بشكل نهائي في الدولة المضيفة أو المستقبلية. أما بالنسبة للهجرة المؤقتة أو الموسمية فهي الإقامة في بلد الاستقبال لأقل من سنة، وذلك بدافع العمل أو الدراسة أو الزيارات العلمية والعائلية وغيرها.

ومن ناحية أخرى لا ننسى — من خلال المفاهيم الخاصة بالهجرة الدولية — التنويه بأن المهاجر يغادر ما يسمى بالبلد الأصل باتجاه ما يسمى ببلد الاستقبال. ويختلف مفهوم بلد الأصل باختلاف الآراء المتضاربة التي ترى بعضها أن بلد الأصل هو بلد ميلاد المهاجر. وآراء أخرى ترى أن بلد الأصل هو بلد جنسية المهاجر، ورأي ثالث يرى بأنه بلد الإقامة الأصلية. ونحن هنا لا يهمنا تضارب هذه الآراء بقدر ما يهمنا أن المهاجر ينطلق من بلاده الأصلية اتجاه بلد

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) ، تقرير السكان والتنمية: الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية (التحديات والفرص). العدد الثالث، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص. 12

⁴ Brian Keeley, **Les migrations internationales : Le visage humain de la mondialisation**. Les essentiels de l'OCDE , la Direction des relations extérieures et de la communication de l'OCDE, paris, 2009, p.25

آخر ذو سيادة للاستقرار النهائي أو بهدف الإقامة المؤقتة فيه. وفي هذا الصدد لا ننسى أنه في غالب الأحوال يضطر المهاجر إلى المرور أو التوقف المؤقت ببلد معين للوصول إلى وجهته ، ويسمى هذا الأخير ببلد العبور (**pays de transite**). ويمكن أن يتحول بلد الأصل إلى بلد استقبال والعكس صحيح، وذلك بتغير الظروف المشجعة على الهجرة. وفي أحوال أخرى يمكن أن يكون بلد ما ، هو بلد الهجرة والاستقبال في نفس الوقت. وفي أحوال أخرى نادرة بعض الشيء، يمكن أن يكون هناك بلد عبور وهجرة واستقبال في نفس الوقت. كما هو الحال في تركيا واسبانيا.

ولتحديد المفاهيم الأساسية لموضوع الهجرة الدولية، لابد أن لا ننسى ما يسمى بالهجرة العكسية، وهي انتقال المهاجر بشكل عكسي والعودة إلى بلده الأصلي من أجل الاستقرار. ولذلك تحاول الكثير من الدول تشجيع هذا الأمر. لأن له الكثير من الفوائد الاقتصادية وغير الاقتصادية كما يعتقد الكثيرون.

والحديث عن تصنيف هذه الدول يجزنا إلى مفهوم ما يسمى بميزان الهجرة **le solde migratoire**. وهو الفرق بين عدد المغادرين وعدد الوافدين في فترة زمنية محددة. فإذا كان عدد المهاجرين المغادرين يفوق عدد الوافدين في فترة زمنية معينة، يمكن الحديث هنا عن ميزان هجرة سلبي. أما إذا كان عدد الوافدين يفوق عدد المغادرين فيكون ميزان الهجرة هنا ايجابي⁵.

⁵ Ibid, p.25

على العموم وما هو متعارف عليه في الكثير من الأدبيات الاقتصادية ، أن أغلب اتجاهات الهجرة الدولية تكون من الدول النامية باتجاه الدول الغنية أو ما يعرف **بالهجرة جنوب-شمال**. وفي أحوال أخرى تكون باتجاه دول متقاربة في المستوى الاقتصادي، وفي هذه الحالة يطلق عليها **بالهجرة جنوب- جنوب أو الهجرة شمال- شمال**. وفي حالات قليلة ونادرة نسبيا تكون هناك **هجرة عكسية** أي من دول الشمال الغنية باتجاه دول العالم النامي.

1 - 2- من هو المهاجر....؟

كما أسلفنا فالمهاجر هو الشخص المغادر لبلده بصفة نهائية أو لفترة محددة. وهنا يمكن الحديث عن العمالة المهاجرة التي ازدادت أهميتها مؤخرا. فالمهاجر يمكن أن يتجه إلى بلد المقصد بدافع واحد هو الحصول على منصب عمل مناسب لقدراته. ويمكن أن نصنف العمالة المهاجرة إلى عمالة مهاجرة ذات مهارات عالية وأخرى ذات مهارات منخفضة أو عمالة عادية.

من ناحية ثانية يمكن أن يكون للمهاجر دافع آخر للهجرة، وربما دافع قاهر أو قسري. ويندرج تحت ذلك اللاجئين بمختلف أنواعهم (لاجئين سياسيين، لاجئي حروب ومجاعات ونزاعات حدودية وغيرها). حيث عرفوا بحسب منظمة الأمم المتحدة على أنهم الأشخاص الذين يعيشون خارج بلادهم ولا يمكنهم العودة لها بسبب الخوف من الاضطهاد والمضايقات⁶ التي يتعرضون لها في حال عودتهم.

⁶ Idem

وأخيرا يمكن في هذا الصدد الحديث عن ما يسمى **بالتجمع العائلي**، وهو التحاق المهاجر بشخص آخر في بلاد المهجر ويكون عادة من الأصول أو الفروع العائلية كالأزواج أو الأولاد أو أي شخص ذات قرابة. وتسمح العديد من الدول بهذا الإجراء إضافة إلى توصيات الكثير من المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها.

إن الفائدة المرجوة من الحديث عن موضوع الهجرة الدولية، وخاصة من الناحية الاقتصادية. هي الأهمية الاقتصادية التي يكتسبها هذا الموضوع. فالى وقت ليس بالبعيد كان ينظر إلى الهجرة على أنها خسارة في رأس المال البشري بالنسبة للدول المرسله. ونظمت مؤتمرات وملتقيات، وعقدت ندوات وكتبت منشورات وسال الكثير من الخبر حول موضوع نزيف رأس المال البشري وهجرة الأدمغة والعمالة الماهرة المهاجرة وغيرها. والآن يتحدث الكثيرون عن الفوائد التي من الممكن أن تحصل عليها الدول المرسله للعمالة. ويقود ذلك الطرح الكثير من المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك العالمي وبعض المنظمات الأخرى كمكتب العمل الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وغيرها. إضافة إلى خبراء كثيرين في المؤسسات المذكورة وغيرهم من الأكاديميين حتى في دول العالم النامي.

على كل فان مبررات هؤلاء من فائدة الهجرة بالنسبة لدول الأصل، تنحصر في أن أغلب هذه الدول تحصل على عوائد مادية وغير مادية في شكل تحويلات نقدية وعينية يرسلها المهاجرون إلى ذويهم في بلدان الأصل. إضافة إلى الفوائد الأخرى كامتصاص البطالة وتخفيف الضغط عن سوق العمل المحلي. وإمكانية استفادتها في المستقبل من خبرة وتجربة المهاجر عند عودته إلى

وطنه الأصلي. وقبل التطرق إلى ماهية التحويلات المالية، لا بد من التفريق بينها وبين التحويلات الإجمالية التي تشمل أنواع عدة أهمها⁷:

- 1- تحويلات نقدية مباشرة ونظامية من بلد الاستقبال.
- 2- تحويلات غير رسمية يجريها المهاجرون فيما بينهم أو من ينيبونه عنهم.
- 3- تحويلات عينية سلعية قد تباع أو لا تباع في أسواق بلدان الإرسال.
- 4- رسوم حكومية متنوعة على المهاجر تتعلق بإجراءات خروجه وعودته، والمعاشات، والتأمينات، والضرائب وما إلى ذلك.

1 - 3 - ما هي التحويلات المالية (النقدية) ؟

يترتب على انتقال المهاجر إلى دولة الاستقبال وحصوله على عمل بها - سواء بصورة رسمية أو غير رسمية - إلى توليد دخل متحقق له، وهنا يأتي قرار المهاجر بتحويل قدر من هذا الدخل إلى أسرته في الدولة الأم، وبذلك تصبح التحويلات هي البعد المادي الملموس للهجرة ليس فقط أنها تمثل بعدًا كمياً إنما أيضاً للدور الذي تلعبه التحويلات في عملية التنمية في الدولة المرسله للعمالة.

و المقصود بتحويلات المهاجرين، تلك المدخرات التي يحوّلها العمال المهاجرون من دول المهجر (أو دول الاستقبال) إلى دول الهجرة (أو دول الإرسال) بصورة نقدية أو عينية. وقد تكون هذه المدخرات بالعملة المحلية لدول الهجرة أو بالعملات الأجنبية الأخرى، كما أن تحويلها قد يتم من خلال قنوات التحويل الرسمية أو غير الرسمية.

⁷ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) ، تقرير السكان والتنمية: الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية (التحديات والفرص). مرجع

وتتعدد الدوافع الكامنة وراء اتخاذ قرار التحويل من طرف المهاجر وأهمها⁸ :

أ - **الدوافع الذاتية أو الداخلية:** وتتمثل أساسا في الإيثار والتضامن الأسرى وروح الواجب اتجاه الأسرة والأقارب. كما أنها انعكاس لشعور الفرد برضاه عن نفسه وتأمين مستقبله ومستقبل العائلة حال عودته إلى الوطن.

ب - **الدوافع المالية:** والسبب الأساسي لذلك هو من أجل إقامة مشروعات استثمارية في الوطن الأصلي بهدف تأمين حياة مادية مناسبة، والاستثمار في مدخراته الشخصية . كل هذا بشرط أن يكون مناخ الاستثمار في الدولة الأم مشجعا لهذا القرار .

ج - **دوافع المشاركة في المخاطر والتأمين :** يركز هذا الدافع على فكرة أن الهجرة ومن ثم التحويلات هي نتاج قرار جماعي تتخذه الأسرة لتحسين أوضاعها الاقتصادية - الاجتماعية . فمن ناحية يقوم الشخص بعملية التحويل للمحافظة على الروابط الأسرية ومن ثم ضمان احتمالات عودته في حالة فشل مشروع الهجرة الخاص به. ومن ناحية أخرى تقوم الأسرة باستثمار هذه الأموال تمهيدا لإرسال أفضل أعضائها إلى الخارج في المستقبل.

د - **دافع رأس المال الاجتماعي:** ويرتكز هذا الدافع على أن التحويلات ليست مجرد عملية تحويل مالي وإنما تمثل شبكة معقدة من المفاوضات والعلاقات ما بين الأسر المنتشرة في أنحاء العالم والوطن الأم . ومن ثم فإن التحويلات تعد بمثابة إستراتيجية أسرية وليست عملية فردية.

2- التحويلات المالية والتنمية الاقتصادية

⁸ د. علا الخواجة، الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين "بالتطبيق على دول شمال أفريقيا" . ورقة مقدمة لندوة "المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، من تنظيم: جامعة الدول العربية - إدارة المغتربين العرب - بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، أبريل 2007 ، ص. 06-08.

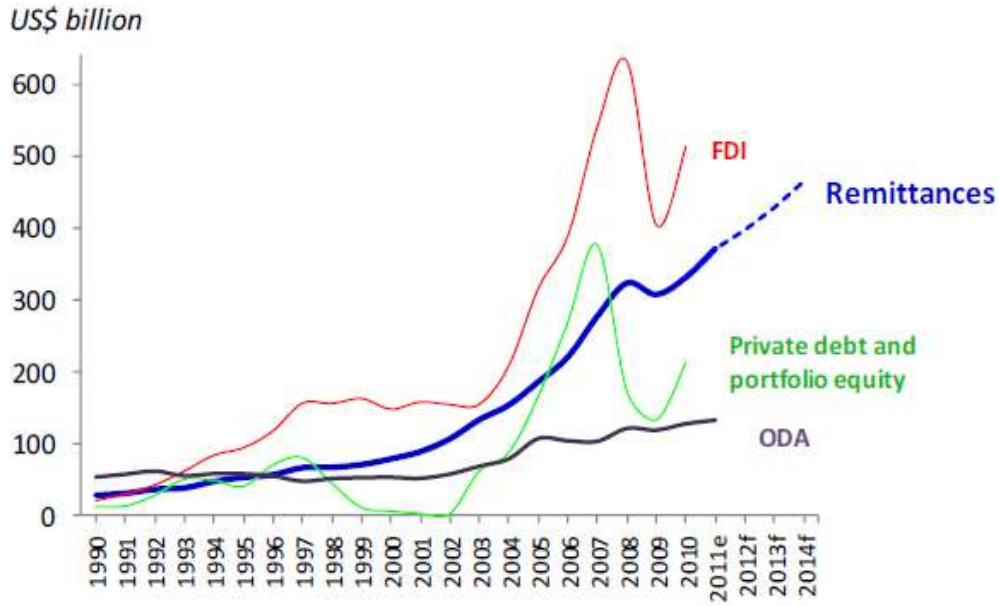
من المؤكد أن مجموع المبالغ المالية المرسلة من طرف المهاجرين، تمثل فائدة لا يستهان بها بالنسبة للاقتصاد المحلي لكثير من الدول المرسلة للمهاجرين. وخاصة المهاجرين الذين لهم عمل يسترزقون به، ولهم مداخيل يمكن أن يوفرها جزءا منها استعدادا لإرسالها إلى أسرهم أو استثمارها في بلدان الأصل.

وقد أكدت الكثير من الدراسات والإحصائيات، فائدة الأموال المرسلة بالنسبة لاقتصاديات الدول المرسلة للمهاجرين. فحسب البنك العالمي فإن التدفقات المالية المرسلة فاقت المساعدات الإنمائية المقدمة للدول الفقيرة، وهي تقارب التدفقات القادمة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة⁹. كما أن مجموع المبالغ المرسلة قاربت سنة 2011، 372 مليار دولار، وهي مرشحة للارتفاع لتفوق 600 مليار دولار مطلع 2014 حسب توقعات الخبراء في البنك الدولي¹⁰. والشكل الموالي يبين مستوى التدفقات المالية المختلفة، والموقع الذي تحتله تحويلات المهاجرين مقارنة بمختلف التدفقات الأخرى.

شكل بياني رقم 1: يوضح أهمية التحويلات المالية مقارنة بمختلف التدفقات المالية الدولية (بالمليار دولار)

⁹ Denise EFIONAYI-MÄDER, Gérard PERROULAZ et Catherine SCHÜMPERLI YOUNOSSIAN, **Migration et développement: les enjeux d'une relation controversée**. In Migration et développement: un mariage arrangé, Annuaire suisse de politique de développement, Vol. 27, n°2 | 2008, p.08

¹⁰ Dilip Ratha and Ani Silwal, **Remittance flows in 2011 – an update**. In Migration and Development Brief 18 : Migration and Remittances Unit, THE WORLD BANK, April 23, 2012, p.01



المصدر: Dilip Ratha and Ani Silwa, op. cit. p.02

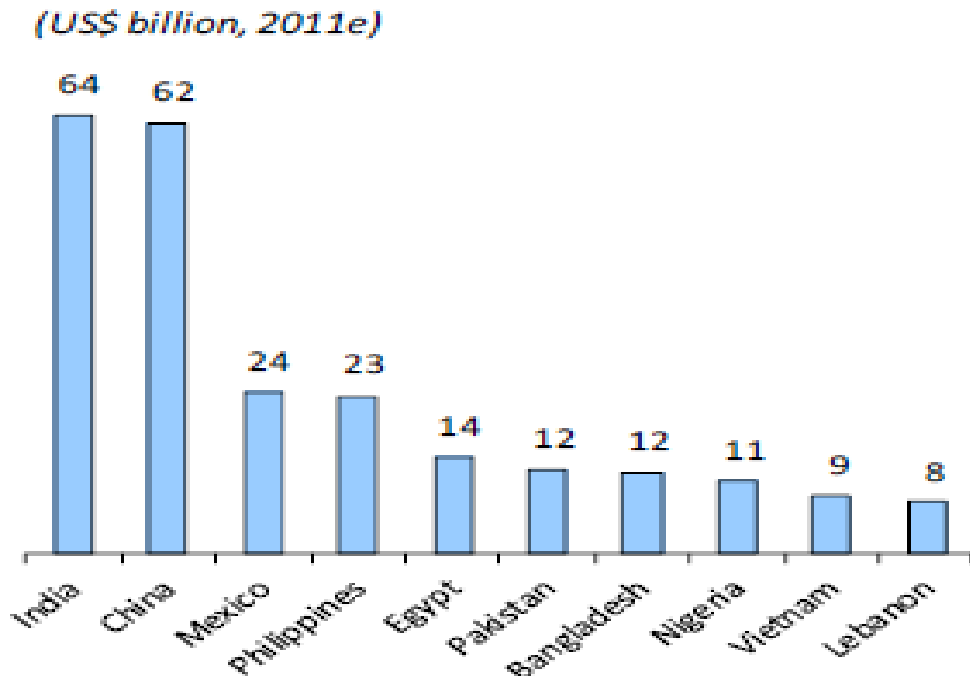
ويمكن أن يتم إرسال الأموال بطريقة رسمية مسجلة، أو بطرق أخرى غير رسمية ولا يتم تسجيلها في الحسابات الوطنية. ولتخيل كم هي المبالغ وقيم الهدايا المرسله من طرف المهاجرين بطريقة غير رسمية.....!!!!

وتشير الإحصائيات¹¹ إلى أن أهم البلدان المتلقية للتحويلات حسب البنك الدولي 2011، حازت الهند على المرتبة الأولى بحوالي 64 مليار دولار. متبوعة بالصين 62 مليار دولار، وتأتي المكسيك في المرتبة الثالثة بأكثر من 24 مليار. وفيما يخص الدول العربية المتلقية للتحويلات

¹¹ Dilip Ratha, Sanket Mohapatra et Ani Silwal, Le Recueil de statistiques 2011 sur les migrations et les envois de fonds. 2^{ème} édition, Unité Migration et envois de fonds, Banque mondiale, 2011, pp. 26-30

دائما حسب تقرير فريق البحث لآفاق التنمية التابع للبنك الدولي، احتلت جمهورية مصر العربية الصدارة، متبوعة بلبنان بمبالغ تقدر بـ 14 مليار و 8 مليار دولار على التوالي. والشكل الموالي يبين ترتيب الدول المتلقية للتحويلات لسنة 2011:

شكل بياني رقم 2: يوضح ترتيب أهم الدول المتلقية للتحويلات لسنة 2011 (بالمليار دولار)



المصدر: Dilip Ratha, Sanket Mohapatra et Ani Silwal, op. cit. p.27

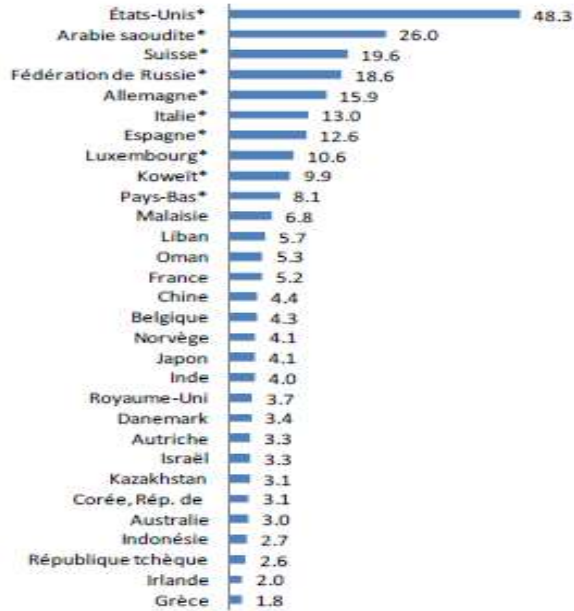
ونرى أنه بالرغم من أن حجم التحويلات بالدولار يميل إلى الضخامة في بلدان كبيرة كالصين والهند والمكسيك، فإن نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الخام تكون أكبر في بلدان أصغر وأفقر كهايتي مثلاً أو طاجاكستان¹².

أما بالنسبة للدول المرسله للتحويلات أو الدول التي تنطلق منها هذه التحويلات، فحسب نفس التقرير الصادر من فريق البحث التابع للبنك الدولي في سنة 2009، فنجد الولايات المتحدة الأمريكية في الطليعة بمبلغ يقارب 48.3 مليار دولار. متبوعة بالمملكة العربية السعودية بـ 26 مليار، وفي الرواق الثالث نجد سويسرا بمبلغ يتجاوز 19 مليار دولار.

12 ديليب راثا ، التحويلات ودورها في التنمية: طوق النجاة للبلدان الفقيرة. مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 2009، صندوق النقد الدولي، ص. 30.

شكل بياني رقم 1: يوضح ترتيب أهم الدول المرسله للتحويلات سنة 2009 (بالمليار دولار)

Principaux pays d'origine des envois de fonds, 2009
En milliards de dollars



Source : Groupe d'étude des perspectives de développement, Banque mondiale.
* Parmi les 10 premiers pays.

المصدر: Dilip Ratha, Sanket Mohapatra et Ani Silwal, op. cit. p.27

إذا يمكن ملاحظة شيء مهم وهو أن الدول المرسله للتحويلات هي في الغالب دول متقدمة وغنية، عكس الدول المتلقية للتحويلات التي في أغلبها دول فقيرة وتحتاج إلى تنمية اقتصادية.

وهي في الحقيقة في أمس الحاجة إلى تدفقات مالية وأرصدة إضافية من العملات الصعبة من أجل تمويل استثمارات عمومية وخاصة.

وعلى كل فان فائدة هذه التحويلات لا يمكن أن ينكرها عاقل، ويمكن أن نلاحظ آثارها على مستويين كلي وجزئي:

فعلى المستوى الجزئي تمثل التحويلات أموال خاصة من المهاجر المقيم في بلد الاستقبال إلى أسرته في البلد الأصلي، وقرار التحويل هو قرار فردى يتخذه المهاجر ومن ثم فمن المتوقع أن تتركز المكاسب الاقتصادية المتحققة في مجال الأسرة ويمكن أن تمتد لتشمل المجتمع المحلي لهذا المهاجر، مما يسهم بشكل ايجابي في تخفيض نسبة الفقر. كما أن الأموال المرسلة توجه في الأساس إلى الاستهلاك الأسري اليومي، لتغطية الاحتياجات اليومية للأسرة من مأكّل ومشرب وملبس. وتعمل التحويلات في الكثير من الأحيان على توفير رأس مال للأسرة يمكنها من استغلاله في البدء بتنفيذ بعض المشروعات الصغيرة، حيث تفتقد عادة القدرة على الحصول على مصدر تمويل مضمون. ويمكن أن تلعب التحويلات كذلك دورًا بارزًا في تمويل الإنفاق على التعليم والصحة لدى أعضاء الأسرة في الوطن الأم، الأمر الذي يترجم في مساهمتها في تكوين رأس المال البشرى. بالإضافة إلى إمكانية اقتناء العديد من السلع المعمرة، وتحسين السكن أو بناء منزل جديد. ويخصص أحيانًا جزء من التحويلات لسداد ديون استحققت كان أغلبها بسبب تكاليف الهجرة، وما يتبقى يذهب للادخار في صورة شراء مصوغات ذهبية أو للاستثمار وإيجاد أنشطة صغيرة مولدة للدخل.

أما على المستوى الكلي للاقتصاد، فالفوائد المحصلة جراء ذلك ليست بالشيء الجديد. إذ تمثل تحويلات العاملين في الخارج إلى بلدانهم إحدى أهم العوائد الإيجابية المباشرة للهجرة. وعلى الرغم من أن غالبية التحويلات تتجه إلى عائلات المهاجرين مباشرة، إلا أن أثرها على مستوى الاقتصاد الكلي لا يمكن إغفاله، وليس أدل على ذلك من أن نسبة تحويلات العاملين في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية تصل إلى 25 في المائة¹³. والأهم من ذلك أن هذه التحويلات تساهم بشكل أو بآخر في تحسين بعض المؤشرات الكلية كميزان المدفوعات، سعر الصرف، الاحتياطي من النقد الأجنبي وغيرها. كما يمكن أن تكون مساعدا هاما على تخطي بعض الأزمات التي تعصف بالدول المتلقية كالأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

و من الآثار الايجابية للتحويلات المالية للمغتربين، مساهمتها في دعم السيولة في الاقتصاد المحلي، و إنعاش القطاع البنكي. فالمعطيات المتوفرة بالنسبة للمغرب حسب (الخشاني 2006)، تشير إلى أن ادخار المهاجرين تعدى سنة 2003، ما يقارب 78 مليار درهم منها 38.196 مليار درهم في حسابات جارية و 39.829 مليار درهم في حسابات و سندات لآجال محددة. هذا الادخار يمثل 28% من مجموع الودائع الجارية و لأجل في النظام البنكي المغربي¹⁴.

¹³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا -، آثار الأزمة المالية على الهجرة الدولية في المنطقة العربية. نشرة التنمية الاجتماعية، العدد السادس، 13 أكتوبر 2009، ص. 09

¹⁴ محمد الخشاني، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر وتونس. اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا، بيروت 15- 17 أيار/مايو 2006، ص. 05- 27

كذلك أكدت بعض البحوث والدراسات التي قام بها كل من أولبرق **Ahlburg** (1996)، تايلور و فيات **Taylor et Wyatt** (1996)، وتايلور بمفرده (1999)، قلت أكدت أن هناك تأثير نسبي للتحويلات على تقسيم الدخل في كل من دولتي تونغيا والمكسيك، وفي نفس السياق كانت نتائج الاستقصاء الذي تم على مستوى الأسر الباكستانية والذي قام به الباحث أدامز **(Adams, 1998)** بينت أن المجموعات التي تحصل على أعلى دخل هي نفس المجموعات التي تستفيد من التحويلات المرسلة لها من طرف أقرائها المهاجرين.

ولا يمكن أن نغفل دور هذه التحويلات في تعزيز النمو الاقتصادي للدول المتلقية، فبعض الدراسات أكدت ذلك، ومنها دراسة ريثا **(Ratha, 2003)** التي بينت أن كل دولار مرسل « **migradollar** » وينفق في المكسيك يمكن أن يرفع الناتج الوطني الخام بـ 2.69 دولار أمريكي، إذا كان المستفيدون من التحويل هم أسر حضرية، و 3.17 دولار أمريكي إذا كانت الأسر المتلقية هي أسر ريفية¹⁵.

3- التحويلات المالية. من المستفيد؟

كما رأينا فيما سبق من دلائل إحصائية ودراسات تطبيقية، والتي دلت في مجملها على الفوائد التي من الممكن أن يجنيها العالم النامي وخاصة الدول المصدرة للمهاجرين واليد العاملة. فإن الملاحظ من كل ذلك أن هذه الدلائل تسوقها الدول الغنية والكثير من المنظمات الدولية الدائرة في فلك العولمة والاستغالية.

¹⁵ Les Transferts De Fonds Internationaux Des Emigrés Et Leur Rôle Dans Le Développement. Perspectives Des Migrations Internationales, PARTIE III, Édition SOPEMI , OCDE, 2006, pp. 02-13

ورغم أننا لا ننكر الكثير من هذه الدراسات والدلائل، إلا أن هناك الكثير من الأقوال المتضاربة التي تنفي وتقلل من التضخيم والمبالغة والحماسة الزائدة بالنسبة للكثير من صانعي القرار و الرأسماليين والاحتكاريون والمرابون... حول موضوع التحويلات المالية والتنمية الاقتصادية.

لذلك لا يمكن القول أن التحويلات هي العصا السحرية أو المصباح السحري بالنسبة للتنمية في دول الجنوب. ولكن يمكن اعتبارها أحد العوامل التي إن أحسن استغلالها أحسن استغلال، أن تساهم بقسم وافر في الاقتصادات المحلية. فهناك العديد من المشاكل التي تعترض عمليات التحويل في حد ذاتها، وخاصة بالنسبة للبلدان المصدرة للعمالة المهاجرة، ومنها بعض البلدان العربية، أهمها:

- أن نسبة كبيرة من استثمارات المهاجرين تتم في قراهم وبلداتهم التي ولدوا فيها، أو قريباً من انتماءاتهم القبلية، وليس على المستوى الوطني.
- أن قسم كبير من هذه التحويلات يوجه إلى الاستهلاك وليس إلى الاستثمار كما هو الحال مثلاً، في مصر التي ذكر تقرير صادر في العام 2010 عن "مكتب القاهرة لمنظمة الهجرة الدولية" بعنوان "دراسة حول تحويلات المهاجرين المصريين وفرص استثمارها" أن 80% من تحويلات المهاجرين المصريين في الخارج وجهت إلى الاستهلاك السلعي والخدمي، فيما لم يستحوذ الاستثمار إلا على 20% من الأموال المحوّلة إلى مصر.
- ارتفاع تكلفة التحويلات بالقياس إلى مستويات الدخل المنخفضة غالباً للعمالة المهاجرة. حيث تمثل تكلفة التحويلات في إفريقيا جنوب الصحراء الأعلى على المستوى الدولي، وخاصة في دول كجنوب إفريقيا، تنزانيا وغانا التي تصل نسبة تكلفة التحويلات فيها

إلى 20.7 %، 19.7 % و 19 % بالترتيب. في حين يصل المعدل العالمي فقط إلى 12.4 %¹⁶.

- السياسات الانتقائية لدول الشمال المنحازة إلى أصحاب المؤهلات والكفاءات العالية.
 - ارتفاع نسبة التحويلات غير الرسمية، أي الأموال المحولة عبر قنوات غير مراقبة ولا رسمية. وهي ترتفع بالنسبة للدول العربية خاصة. وقد صدرت دراسة عن بنك الاستثمار الأوروبي تضمنت تقديرات لنسب التحويلات غير الرسمية في البلدان العربية لعام 2004 كما يلي:
- 80 في المائة في حالة السودان، و 79 في المائة في حالة الجمهورية العربية السورية، و 60 في المائة في حالة اليمن، و 57 في المائة في حالة الجزائر¹⁷، و 56 في المائة في حالة مصر، و 53 في المائة في حالة الأردن، و 34 في حالة المغرب، و 20 في المائة في حالة تونس، و 07 في المائة في حالة لبنان¹⁸.

¹⁶ Send Money Africa, Une Initiative Globale Pour Améliorer La Transparence Des Marchés. Reportage : **Les Migrants Africains Pourraient Economiser 4 Milliards De Dollars Par An Sur Les Frais D'envoi De Fonds**, 28 Janvier 2013, sur le site web : <http://sendmoneyafrica.worldbank.org/fr/reportage consulté le 30/01/2013>.

¹⁷ حسب يومية النبا الإلكترونية في عددها ليوم 2011/12/04 كتبت تقول: ".... كشفت دراسة أعدتها وزارة الداخلية الفرنسية حول المهاجرين الأجانب أن أكثر من نصف التحويلات المالية للحالية الجزائرية، تتم بطريقة غير شرعية. وبيّنت دراسة "لجنة التوجيه" الفرنسية أن تحويلات الحالية الجزائرية، تأتي في المرتبة الأولى، بقيمة إجمالية بلغت 3.15 مليار أورو، منها مليار و 800 مليون أورو تم تحويلها باتجاه الجزائر بطريقة غير شرعية، ولم تتعد قيمة التحويلات التي تمت بطريقة نظامية إلى البنوك والمؤسسات المالية مليار و 150 مليون أورو." أطلع عليه على الموقع الرسمي لليومية:

أطلع عليه يوم: 2012 /11/10 - <http://elanbaa.net/2011/12/04/%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1>

¹⁸ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) ، تقرير السكان والتنمية: الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية) التحديات والفرص). العدد الثالث، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص. 35 .51.

على كل حال وانطلاقاً مما قلنا، فإن الانتقادات التي وجهت لمنظري وداعمي فكرة أن التحويلات يمكن أن تكون هي الحل بالنسبة للدول الطامحة للتنمية. بدأت أخيراً تظهر الكثير من الكتابات المعارضة لهذه الفكرة. وعلى رأس هؤلاء العديد من الخبراء والمختصين حتى في أكبر القلاع الرأسمالية الامبريالية الداعمة للطرح الايجابي للتحويلات، وعلى رأسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

فاستناداً إلى تقرير صادر عن البنك الدولي حول التحويلات المالية في أمريكا اللاتينية، خلص التقرير إلى أن للتحويلات آثار إيجابية، إلا أنها لا تشكل حلاً سحرياً للتنمية في هذه المنطقة. حيث كتب هومبرتو لوباز **Humberto López** وهو خبير اقتصادي أول في إدارة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالبنك الدولي، وأحد مؤلفي هذا التقرير، يقول: "بالرغم من أن للتحويلات المالية آثاراً إيجابية، فإن تأثيرها على الفقر والنمو في هذه المنطقة يعتبر في معظم الحالات متواضعاً إلى حد بعيد. علاوة على ذلك، فإن البلدان التي استفادت استفادة كبيرة من هذه التدفقات هي تلك البلدان التي تنتهج سياسات أفضل، ولديها مناخ استثمار أكثر ملائمة، وتملك قدرات مؤسسية أكبر حجماً، ويتمتع سكانها بحظ أوفر من التعليم".¹⁹

¹⁹ التحويلات المالية في أمريكا اللاتينية، تقرير عن البنك الدولي **2012 The World Bank Group** على الموقع :

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/LACEXT/EXTLACOFFICEOFCE/0,,contentMDK:21112375~pagePK:64168445~piPK:64168309~theSitePK:870893,00.html>

وفي مقال²⁰ لهما في مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، يؤكد كل من رالف شامي **Ralph Chami** وهو رئيس قسم في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق، وكونيل فولنكامب **Connel Fullenkamp** وهو أستاذ للاقتصاد بجامعة ديوك. أن التحويلات لا تمثل أولى الحلول لمشكلات الفقر والتنمية. بل هي بعيدة كثيرا عن ذلك، فهي مكلفة بالنسبة لمتلقيها ويصعب توجيهها لأنشطة إنتاجية تؤدي إلى نمو وتنمية حقيقية، كما أن لها نتائج غير مقصودة يمكن حتى أن تجعلها عوائق تعترض التنمية²¹.

ومن ناحية أخرى يركز المقال على ضرورة عدم اعتبار التحويلات قاطرة للنمو الاقتصادي على غرار ما تفعله الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فرغم أهميتها إلا أنه لم يثبت أي بلد نموا اقتصاديا قاداته التحويلات وحدها. فهي في نهاية الأمر هبة أو هدية ولبست دخلا مكتسبا. فالمتلقون قد لا يتعبون أنفسهم كثيرا في البحث عن عمل أو يبذلون جهدا كبيرا في الدراسة إن كانوا يعلمون أنهم يستطيعون الاعتماد على الدخل من التحويلات لتكملة أجورهم أو الإحلال محلها. لذلك فقد وجد الباحثون أدلة على أن متلقي التحويلات يقللون من مشاركتهم في قوة العمل²².

ويمكن أن تساهم التحويلات حسب المقال دائما، في تشويه أسعار الأصول وخاصة بالنسبة لسوق العقارات. وذلك بارتفاع أسعار العقارات نتيجة تساق وتهافت المتلقين للتحويلات على اقتناء البيوت والأراضي وغيرها من الأصول الأخرى.

²⁰ رالف شامي وكونيل فولنكامب، التحويلات ودورها في التنمية: عكاز ضعيف. مجلة التمويل والتنمية النسخة العربية، عدد ديسمبر 2009 ترجمة مركز الأهرام للطباعة والنشر، قليب، جمهورية مصر العربية، 2009، ص. 31.

²¹ نفس المرجع السابق.

²² نفس المرجع السابق.

وفي النهاية يخلص الكاتبان في مقالهما إلى القول: "..... ليست التحويلات هي الطريق السريع لمستقبل أفضل. أنها عكاز ضعيف يضطر ملايين من الناس إلى الاتكاء عليه لأنهم لا يجدون طريقة أفضل لإعالة أنفسهم في بلدهم. ويجب ألا ينظر إلى التوسع الهائل للتحويلات باعتباره علامة ايجابية على أوقات أفضل ستأتي في المستقبل، ولكن كتوبيخ قاسي لصناع السياسات، الذين يجب أن يعملوا بجهد أكبر ليحسنوا فرص مواطنيهم في بلدهم"²³.

ونحن نقول أن الكاتبان أصابا في بعض ما قالاه، وأن إيهام الدول المصدرة للعمالة بضرورة الارتكاز على التحويلات وتشجيع الهجرة، وخاصة هجرة الكفاءات. ما هي إلا ألعوبة يقدمها خادمو الرأسمال الدولي. والدليل هو السياسات الانتقائية للهجرة التي تتبناها الكثير من الدول وخاصة المنتمية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث تشجع المهاجرين ذوو المهارات والشهادات العالية على الهجرة والاستقرار، وتقديم كل التسهيلات والامتيازات لهم. في حين يتم التضييق على باقي تدفقات المهاجرين الأخرى أو الفئات الأخرى من المجتمعات الفقيرة.

الخاتمة:

قد نتفق مع الكثير من الخبراء والمختصين على أهمية وضرة التحويلات المالية في دعم الاقتصادات المحلية. خاصة إذا تعلق الأمر بالنقود المرسلة على أساس استثمارات أو التي ستحول لاحقا إلى استثمارات إنتاجية مدرة للدخول والثروة. لكن الإشكالية الملحة التي تطرح

²³ نفس المرجع السابق.

نفسها أن أغلب هذه الأموال المرسلة توجه نحو قطاعات غير إنتاجية واستهلاكية على وجه الخصوص. رغم أننا لا ننفي أهمية الاستهلاك في تحريك العملية الإنتاجية. والشيء المؤكد أن التحويلات المالية مصدر غير دائم ومضمون لتمويل بعض المشاريع الخاصة وتدعيم ميزان المدفوعات للدول المستقبلية للتحويلات. كما أن الاستفادة من الجالية المقيمة في الخارج يجب ألا تتم فقط في هذا الإطار، وخاصة بالنسبة للكفاءات المهاجرة كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات والباحثين والمختصين..... الخ. إنما يجب تبني برامج وسياسات طويلة الأجل للاستفادة من هؤلاء في مجالات أخرى غير التحويلات، كنقل الخبرات والتكنولوجيا والتعاون التقني والفني وغيرها. فالدول الفقيرة لا تريد صدقات بقدر ما تريد أبنائها وخبراتهم وتجاربهم.....

المراجع:

المراجع العربية:

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) ، تقرير السكان

والتنمية: الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية (التحديات والفرص). العدد

الثالث، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، 2007 .

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - ESCWA - ، آثار الأزمة المالية

على الهجرة الدولية في المنطقة العربية. نشرة التنمية الاجتماعية، العدد السادس، 13

أكتوبر 2009.

- 3- تأليف ديين (وكالة إنتر بريس سيرفس)، تحويلات المهاجرين تتجاوز 300 مليار دولار سنوياً. صحيفة الوسط البحرينية النسخة الالكترونية - العدد 3326 - الأحد 16 أكتوبر 2011 .
- 4- ديليب راثا ، التحويلات ودورها في التنمية: طوق النجاة للبلدان الفقيرة. مجلة التمويل والتنمية النسخة العربية ، عدد ديسمبر 2009 ترجمة مركز الأهرام للطباعة والنشر، قليوب، جمهورية مصر العربية، 2009.
- 5- رالف شامي و كونيل فولنكامب، التحويلات ودورها في التنمية: عكاز ضعيف. مجلة التمويل والتنمية النسخة العربية ، عدد ديسمبر 2009 ترجمة مركز الأهرام للطباعة والنشر، قليوب، جمهورية مصر العربية، 2009.
- 6- علا الخواجة، الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين "بالتطبيق على دول شمال أفريقيا". ورقة مقدمة لندوة "المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، من تنظيم: جامعة الدول العربية - إدارة المغتربين العرب - بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، أبريل 2007.
- 7- محمد الخشاني، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر وتونس. اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا، بيروت 15- 17 أيار/مايو 2006 .

المراجع الأجنبية:

Brian Keeley, **Les migrations internationales : Le visage humain de la mondialisation.** Les essentiels de l'OCDE, la Direction des relations extérieures et de la communication de l'OCDE, paris, 2009

8- Denise Efionayi-Mäder, Gérard Perroulaz Et Catherine Schümperli Younossian, **Migration et développement: les enjeux d'une relation controversée.** In Migration et développement: un mariage arrangé, Annuaire suisse de politique de développement, Vol. 27, n°2 | 2008.

9- Dilip Ratha and Ani Silwal, **Remittance flows in 2011 – an update.** In Migration and Development Brief 18 : Migration and Remittances Unit, THE WORLD BANK, April 23, 2012.

10- Dilip Ratha, Sanket Mohapatra et Ani Silwal, **Le Recueil de statistiques 2011 sur les migrations et les envois de fonds.** 2^{ème} édition, Unité Migration et envois de fonds, Banque mondiale, 2011.

11- **Les Transferts De Fonds Internationaux Des Emigrés Et Leur Rôle Dans Le Développement.** Perspectives Des Migrations Internationales, PARTIE III, Édition SOPEMI , OCDE, 2006.

12- Send Money Africa, Une Initiative Globale Pour Améliorer La Transparence Des Marchés. Reportage : **Les Migrants Africains Pourraient Economiser 4 Milliards De Dollars Par An Sur Les Frais D'envoi De Fonds,** 28 Janvier 2013.

المراجع الالكترونية:

14- <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/LACEXT/EXTLACOFFICEOFCE/0,,contentMDK:21112375~pagePK:64168445~piPK:64168309~theSitePK:870893,00.html>

15- <http://elanbaa.net/2011/12/04/%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1>

16- <http://sendmoneyafrica.worldbank.org/fr/reportage>

17- <http://www.alwasatnews.com/3326/news/read/601381/1.html>